

انترناشيونال بانكر: ضعف الجنيه يُشكّل عقبة كبيرة أمام اقتصاد مصر المتعثر



اهتمت مجلة انترناشيونال بانكر، المتخصصة في التحليل المالي وشؤون الاقتصاد والأعمال، بضعف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وتأثير ذلك على الاقتصاد المصري المتأزم.

وقالت المجلة الأمريكية إن دراسة حالة الاقتصاد المصري المختل على نحو متزايد خلال الأشهر الـ 18 الماضية بقطع شوطاً كبيراً نحو تفسير الانزلاق الدراماتيكي في قيمة الجنيه المصري، لافتة إلى العام الماضي شهد نزوحاً جماعياً للأموال من مصر - أكثر من 20 مليار دولار من «الأموال الساخنة» - في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا في أواخر فبراير، عندما بدأت الولايات المتحدة في رفع أسعار الفائدة بقوة. وجاء هذا النزوح بعد خروج مماثل في السنوات الأخيرة، إذ خرج 15 مليار دولار خلال أزمة الأسواق الناشئة لعام 2018 وخرج ما يقرب من 20 مليار دولار في بداية جائحة كوفيد 19 في عام 2020.

لكن الرحلة العالمية إلى بر الأمان العام الماضي هي التي استنفدت احتياطات مصر من العملات الأجنبية تماماً، ذلك أن النقص الناتج في الدولار دفع السلطات المصرية إلى خفض قيمة العملة المحلية ليس مرة واحدة، وليس مرتين، ولكن في ثلاث مناسبات منفصلة - في مارس وأكتوبر وأخيراً يناير 2023. واتخذت مصر هذه الإجراءات جزئياً لتلبية متطلبات صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة المالية، بما في ذلك الالتزام بالانتقال نحو سعر صرف مرن. ومن المتوقع الآن حدوث تخفيض رابع في قيمة العملة في المستقبل القريب.

تداعيات خفض العملة

وأضافت المجلة أن تخفيض قيمة العملة تسببت في رفع كبير للأسعار، لا سيما أسعار السلع المستوردة، مما أدى إلى أزمة كبيرة في تكلفة المعيشة للمصريين، والذين يُقدر أن 60 في المائة منهم تحت خط الفقر أو بالقرب منه، مع 70 مليوناً يتلقون بالفعل سلعاً مدعومة. وظل التضخم أعلى بكثير من الحد الأعلى للنطاق المستهدف للبنك المركزي من 5 في المائة إلى 9 في المائة منذ أوائل عام 2022، إذ شهد العام الماضي ارتفاعات كبيرة في تكاليف المدخلات للشركات المصرية مع ارتفاع أسعار الطاقة وتفاقم مشكلات سلسلة التوريد العالمية بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

ومع تسارع ارتفاع الأسعار بشكل كبير بأكثر من 30 في المائة خلال هذا العام - وفي الآونة الأخيرة، ارتفع معدل التضخم السنوي لشهر مايو إلى 32.7 في المائة، ارتفاعاً من 30.6 في المائة المسجلة في أبريل - يبدو أن الوضع يزداد سوءاً بشكل تدريجي في النصف الثاني من عام 2023. وتقدم الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا تفسيراً لهذه الارتفاعات الكبيرة باستمرار؛ نظراً لكون مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، والجزء الأكبر من هذا القمح يأتي من كل من روسيا وأوكرانيا. وفي الواقع، سجل معدل تضخم الغذاء السنوي لشهر مايو عند 60 في المائة، بعد أن بلغ ذروته عند 62.9 في المائة في مارس.

قرض صندوق النقد

ولفتت المجلة إلى أن مصر، التي هي في حاجة ماسة بشكل متزايد إلى المساعدة المالية، لجأت إلى صندوق النقد الدولي، الذي وافق على قرض بحوالي 3 مليارات دولار مدته 46 شهراً. ويعتمد القرض على «حزمة سياسات شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، واستعادة الاحتياطيات، وتمهيد الطريق لنمو مستدام وشامل بقيادة القطاع الخاص»، بما في ذلك على وجه الخصوص إتمام صفقات الخصخصة الرئيسية لأصول الدولة.

كذلك قام صندوق النقد الدولي بحساب فجوة التمويل في مصر - المبلغ الإجمالي للنقد الأجنبي الذي تحتاجه لسداد ديونها - بحوالي 17 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة. وأكدت إيفانا فلادفوكوفا، مساعد المدير ورئيس البعثة في إدارة مصر والشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي: «من المتوقع أن يؤدي تمويل صندوق النقد الدولي للبرنامج إلى سد جزء من هذه الفجوة، ولكن بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يحفز البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي تمويلًا إضافيًا من الشركاء ومستثمري القطاع الخاص لسد الفجوة المتبقية».

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الحزمة «تحولاً دائماً» إلى نظام من سعر صرف الجنيه المصري كحل لمزيد من المرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، وتجنب «تراكم الخلل المزمن في الطلب والعرض من العملات الأجنبية في مصر والحفاظ على احتياطيات العملات الأجنبية للبنك المركزي».

وأشارت المجلة إلى أن السلطات المصرية قاومت مطالب سعر الصرف، لكنها فضلت الحفاظ على سعر الصرف عند 30.90 للدولار كما فعلت طوال معظم عام 2023، على الرغم من تداولها بالقرب من 37 للدولار في السوق السوداء. وفي يونيو، حافظ البنك المركزي المصري أيضاً على سعر الفائدة القياسي للودائع دون تغيير عند أعلى مستوى له في خمس سنوات عند 18.25 في المائة، والذي دخل حيز التنفيذ منذ أبريل.

لكن القاهرة تواجه ضغوطاً متزايدة مع استمرار نقص العملات الأجنبية. علاوة على ذلك، فإن مسار التضخم المتزايد يزيد الضغط على الجنيه المصري، التي يجري تداولها بشكل ثابت نسبياً منذ انخفاض قيمة العملة في أوائل يناير على الرغم من العلامات الواضحة على استمرار نقص سيولة العملات الأجنبية، حسبما كتب الخبير الاقتصادي في «جولدمان ساكس» فاروق سوسة في تقرير بحثي في 9 مارس، كما أشار إلى أن التضخم سيبلغ ذروته عند حوالي 36 في المائة خلال الربع الثالث في حالة عدم وجود تخفيضات إضافية في قيمة العملة. وأضاف: «خطر حدوث مزيد من الضعف في الجنيه على المدى القريب مرتفع، لا سيما في سياق المراجعة الأولى في إطار برنامج صندوق النقد الدولي».

جانب إيجابي

لكن في ملاحظة أكثر إيجابية، وحسب ما تلتفت المجلة، فقد حوّل ضعف الجنيه مصر إلى نقطة ساخنة للسياحة العالمية هذا العام، إذ يتوقع المحللون الآن أن تستقبل مصر أعلى عدد سنوي من السياح هذا العام في تاريخها بأكمله. وفقاً لوزير السياحة والآثار المصري أحمد عيسى، بلغ عدد السياح الوافدين إلى مصر 1.3 مليون في أبريل، وهو أعلى مستوى شهري، بينما شهد الربع الأول من هذا العام قفزة بنسبة 43 في المائة في عدد السياح مقارنة بنفس فترة الثلاثة أشهر. العام الماضي.

كذلك تبشر هذه الأرقام بالخير للانتعاش الاقتصادي في مصر. وسيشهد سبتمبر من هذا العام قيام صندوق النقد الدولي بإجراء مراجعة لبرنامج مساعدته لمصر قبل عقد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد شهر في المغرب. ومن المرجح أن يتخذ قرار من القاهرة بتنفيذ تخفيض آخر لقيمة العملة في هذا الوقت تقريباً، وفقاً لسي تي جروب.

ونقلت المجلة عن لويس كوستا، الرئيس العالمي لقطاع الائتمان السيادي للأسواق الناشئة في البنك الأمريكي، قوله إن «موسم الصيف هذا يمكن أن يكون عاملاً مستقرًا مهمًا على المدى القصير حتى نبدأ في الحصول على مراجعات جادة مرة أخرى في سبتمبر وأكتوبر». وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يظل الجنيه «مستقرًا بشكل معقول» حتى ذلك الوقت، إلا أن سي تي جروب تتوقع مزيداً من الضعف إلى ما يصل إلى 36 مقابل الدولار بحلول نهاية عام 2023 وإلى 37 العام المقبل. وهي في الوقت الحاضر في «نطاق تقييم محايد».

